

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٦٧ لسنة ١٩٨٤

بشأن الموافقة على اتفاقية بيع السلع الزراعية لعام ١٩٨٤ الموقعة في القاهرة بتاريخ ١/٢٣/١٩٨٤ بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور ؛

قرر:

(مادة وحيدة)

ووفق على اتفاقية بيع السلع الزراعية لعام ١٩٨٤ الموقعة في القاهرة بتاريخ ١/٢٣/١٩٨٤ بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٨ رجب سنة ١٤٠٤ (٣٠ أبريل سنة ١٩٨٤)

حسنى مبارك

وزارة شؤون الاستثمار والتعاون الدولي
قطاع التعاون الاقتصادي

مع
الولايات المتحدة الأمريكية

اتفاقية

بين

حكومة الولايات المتحدة الأمريكية
وحكومة جمهورية مصر العربية

لبيع السلع الزراعية

تاريخ التوقيع ١٩٨٤/١/٢٣

اتفقت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وحكومة جمهورية مصر العربية على بيع السلع الزراعية الموضحة فيما بعد : وتتكون هذه الاتفاقية من الديباجة والجزئين الأول والثالث من الاتفاقية الموقعة في ٧ يونيو ١٩٨٤ بالإضافة الى الجزء الثاني الآتى :

الجزء الثاني - أحكام خاصة :

بند ١ - قائمة السلع :

السلعة	مدة التوريد سنة مالية أمريكية	الكمية تقريبا طن متري	أقصى قيمة تصديرية وفقا للسوق (مليون دولار)
القمح .. دقيق القمح على أساس المعادل من الغلة ..	١٩٨٤	٤,١١٠,٠٠٠	١٦٠,٠٠٠
..	١٩٨٤	٤٣٥,٠٠٠	٩٠,٠٠٠
الإجمالي ..		١,٥٤٥,٠٠٠	٢٥٠,٠٠٠

بند ٢ - شروط السداد :

اتّفاق بالعملة المحلية (دولار أمريكي) قابل للتحويل :

- (أ) دفعة مقدمة ٥٪ .
- (ب) مدفوعات مقابل استخدام النقد ٩٪ .
- (ج) عدد أقساط السداد واحد وثلاثون (٣١) .
- (د) قيمة كل قسط للسداد - مبالغ سنوية متساوية تقريبا .
- (هـ) تاريخ استحقاق القسط الأول - عشر سنوات (١٠) بعد تاريخ وصول آخر شحنة من السلع في كل سنة ميلادية .
- (و) سعر الفائدة في خلال فترة السماح ٢٪ .
- (ز) سعر الفائدة في خلال فترة السداد ٣٪ .

بند ٣ - قائمة التسويق المعتادة :

متطلبات التسويق المعتادة (طن متري)	فترة الاستيراد سنة مالية أمريكية	السلعة
٣,٥ مليون	١٩٨٤	قمح / دقيق القمح (على أساس قاعدة المعادل للغلة)

بند ٤ - قيود التصدير :(أ) فترة تحديد التصدير :

ستكون فترة تحديد التصدير هي السنة المالية الأمريكية ١٩٨٤ أو أي سنة مالية أمريكية لاحقة يتم خلالها استيراد السلع الممولة من هذه الاتفاقية أو استعمالها .

(ب) السلع التي تنطبق عليها فيود التصدير :

تشبها مع أغراض الجزء الأول، المادة الثالثة (أ) «٤» لهذه الاتفاقية فإن السلع التي لا يجوز إعادة تصديرها هي : القمح ، دقيق القمح ، القمح المضغوط ، السيمولين ، الفارينا أو البلجر (أو نفس هذه السلع بمسميات أخرى) .

بند ٥ - إجراءات المساعدة الذاتية :

(أ) توافق حكومة جمهورية مصر العربية على القيام بإجراءات المساعدة الذاتية لتحسين إنتاج ، وتخزين ، وتوزيع ، السلع الزراعية .

تطبيق إجراءات المساعدة الذاتية التالية للمساهمة مباشرة في تقدم التنمية في المناطق الريفية ذات الدخل المنخفضة وتمكين صغار الفلاحين من المشاركة الفعالة في زيادة الانتاجية الزراعية في مصر .

(ب) توافق الحكومة المصرية على القيام بالأنشطة التالية وتوفير مصادر مالية وفنية وإدارية مناسبة :

١ - تحسين هيكل الأسعار وجوافز الانتاج الزراعي بزيادة الأسعار لمنتجات محاصيل التصدير . والتي تقرر مصر بأنها تتمتع بمزايا قوية عالمياً وتشمل : « القطن ، الأرز ، البصل ، الفول السوداني ، البرتقال » على أن تتجه أسعار شراء هذه السلع وأسعار حبوب القمح للزيادة تدريجياً تجاه مستويات السوق العالمية .

٢ - خفض الدعم على الذرة واللحوم التي يتم تسويقها عن طريق منافذ القطاع العام ، وزيادة نسب الذرة واللحوم المستوردة التي يتم تسويقها من خلال القطاع الخاص .

٣ - تعديل أسعار الأسمدة الفوسفاتية والنيروجينية التي تباع من وزارة الزراعة الى الجمعيات التعاونية ، وتحريكها تجاه مستويات السوق العالمى . ومن أجل المحافظة على حافز معقول للفلاحين المصريين .
الزيادة فى أسعار الأسمدة يجب أن تتوازى مع الزيادة فى أسعار شراء الحكومة المصرية للمحصولات الموضحة فى قسم (ب - ١) السابق .

٤ - تشجيع وزيادة النسبة المثوية لنصيب القطاع الخاص فى التسويق المحلى للأسمدة وتوزيعها . والغرض من هذا النشاط هو أن كل الأسمدة والمدخلات الكيماوية الأخرى ، التى يركبها البحث الزراعى والتى تم الموافقة عليها من السلطات المختصة بالأمن والصحة والبيئة لا بد أن تكون سهلة التداول بالنسبة للفلاحين من القطاعين العام والخاص .

٥ - استمرار الدراسة من جانب الحكومة المصرية فى مجال الموازنة والغذاء ومؤثرات أخرى لخطوات مناسبة لعدد من السلع التى تخضع للدعم وتعديل أسعارها بالإضافة الى ذلك فان الحكومة المصرية ستتجه الى أن تدخل تغييرات على نظام البطاقات التموينية لكى تخفض الدعم الكلى على الغذاء .

٦ - تقوم الحكومة بعمل حملات إنتاجية لتشجيع الانتاج مستخدمة فى ذلك المتخصصين فى هذا المجال . وادخال التكنولوجيا المتقدمة للانتاج بزيادة التوسع فى الخدمات الزراعية .

(ج) يهدف تشجيع الهيكل السعري للمخرجات والمدخلات الحقلية وبخاصة ما جاء فى الفقرة (ب - ١) والى (ب - ٣) السابقة فان الحكومة المصرية توافق على أن الهدف هو عمل موازنة بين الأسعار المحلية وأسعار الأسواق العالمية وذلك بنهاية الخطة الخمسية الحالية فى عام ١٩٨٧ وستتم مشاورات دورية لهذا الغرض بين ممثلى الحكومة المصرية والأمريكية لتقييم التقدم لتحقيق هذا الهدف .

(د) توافق الحكومة المصرية على أن تقدم للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بالقاهرة تقرير المساعدة الذاتية في ٣١ أغسطس ١٩٨٤ ، يحتوى على جداول احصائية وملخص للتغير في السياسة وتحليل للتنمية الحقيقية المتعلقة بالبنود (ب - ١ والى ب - ٦) السابقة .

محتويات هذا التقرير سوف يتم الاتفاق عليها في مذكرة جانبية سيتم التوقيع عليها فيما بعد .

بند ٦ - أغراض التنمية الاقتصادية التي يوجه اليها المبالغ المتوفرة للدول

المستوردة :

(أ) تستخدم الحصة التي تتوفر لدى الحكومة المصرية من بيع السلع الممولة في ظل هذه الاتفاقية في تمويل اجراءات المساعدة الذاتية المشار اليها في هذا الاتفاق وللتنمية في قطاع الزراعة والتنمية الريفية، بطريقة تهدف الى أن يصل للفقراء في الدولة المستقبلية امسدادا كافيا ومنتظما للغذاء .

(ب) عند استخدام الحصة لهذه الأغراض فان التركيز سوف يكون على تحسين قدراتهم والظروف المعيشية للفقراء من الشعب المصرى ولتمكينهم من المساهمة في تنمية بلادهم .

واشهادا على ذلك فان المشين المفوضين للعرض قد وقعوا هذه الاتفاقية

في القاهرة يوم ٢٣ / ١ / ١٩٨٤

عن حكومة جمهورية مصر العربية

عن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية

الاسم : دكتور وجيه محمد شندى

الاسم : نيكولاى فيليوتس

الوظيفة : وزير شئون الاستثمار

الوظيفة : السفير الأمريكى

والتعاون الدولى

واعترافاً بهذه الاتفاقية فإن مشى الهيئات التنفيذية قد وقعوا بأسمائهم

الاسم : دكتور يوسف والى

الوظيفة : وزير الدولة للزراعة والأمن الغذائى

الاسم : دكتور مصطفى كامل السعيد

الوظيفة : وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية

الاسم : دكتور محمد ناجى شتلة

الوظيفة : وزير التموين والتجارة الداخلية

وزارة الخارجية

قرار

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ١٦٧ لسنة ١٩٨٤ بتاريخ ١٩٨٤/٤/٣٠ بشأن الموافقة على اتفاقية بيع السلع الزراعية لعام ١٩٨٤ الموقعة في القاهرة بتاريخ ١٩٨٤/١/٢٣ بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية ؛

وعلى موافقة مجلس الشعب عليها بتاريخ ١٩٨٤/٧/٧ ؛

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٨٤/٧/١٠ ؛

قرر :

(مادة وحيدة)

ينشر في الجريدة الرسمية اتفاقية بيع السلع الزراعية لعام ١٩٨٤ الموقعة في القاهرة بتاريخ ١٩٨٤/١/٢٣ بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية ، ويعمل بها اعتبارا من ١٠ يوليو سنة ١٩٨٤

د. احمد عصمت عبد المجيد